

موازنة 2014 تقشف، غير معلنة

دمشق - وليد عز الدين

تراجم الصادرات بنسبة 95%

ذكر تقرير رسمي صدر عن رئاسة الحكومة السورية أن هناك تراجعاً واضحاً في الصادرات بنسبة بلغت نحو 95% خلال الفترة بين الربع الأول من عام 2011 والربع الأول من عام 2013، كما تراجع المستوردات بنسبة 88%، وهذا يعود إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة التي أثرت بنحو مباشر على تمويل التجارة الخارجية، إضافة إلى أن المصارف تشددت في تقديم التمويل للتجارة الخارجية، وقلصت من الفترات المتاحة لهذا التمويل، إلى جانب تدهور عملية الإنتاج وارتفاع تكاليفها. ووفق المعلومات الصادرة في النشرة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء، ظهر تراجع واضح في قيمة الصادرات النفطية بنسبة تراجع بلغت حوالي 33,3%، وفي المقابل ازدادت كمية المستوردات من المشتقات النفطية بنسبة زيادة بلغت 155,2%.

قبلنا، من باب التقريب، بالحساب نسبة إلى الدولار وقبلنا بالتالي بانخفاض الإنفاق بنسبة تزيد على 100 في المئة إذا أضفنا عامل النمو السكاني، سنكون بلا شك أمام موازنة تقشفية! لكن هناك من يرفض هذا الاستنتاج انطلاقاً من الفكرة القائلة إن الحكومة، في ظل الأزمة الحالية، لا تقوم بخدمة كامل الأراضي السورية، الأمر الذي يبرر تراجع الإنفاق. إلا أن هذه الفكرة لا تستطيع الصمود أمام واقع وجود نحو خمسة ملايين نازح داخلي يكف إيواءهم وحده أرقاماً فلكية. ومن جهة أخرى، لا تصمد الفكرة أمام حقيقة أن الحكومة لا تزال، حتى اللحظة، تؤمن جزءاً هاماً من الحاجات الاستراتيجية من طحين وكهرباء وغيرها، لكامل الخارطة السورية تقريباً. سيساعد على إثبات فكرة التقشف بشكل أكثر جلاءً، الدخول في تفاصيل أبواب الموازنة بعد تحويل أرقامها إلى ما يساويها بالدولار ومقارنتها بموازنة 2013. ففي باب الدعم الاجتماعي ينخفض الرقم من 6,8 إلى 4,1 مليارات دولار بنسبة 40 في المئة، وفي باب الاعتمادات الاستثمارية ينخفض من 3 إلى 2,5 مليار دولار بنسبة 16 في المئة، وفي باب الرواتب والأجور والتعويضات

يناقش مجلس الشعب السوري، منذ أسبوعين، مشروع موازنة عام 2014 تمهيداً لإقرارها. ورغم أن الرقم الإجمالي للموازنة بلغ 1390 مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها 0,5% (7 مليارات ليرة) عن موازنة 2013، إلا أن الحساب الحقيقي يقول غير ذلك. ينطلق توصيف الموازنة، في حال ثبات الأسعار (ثبات القيمة الشرائية)، من علاقتها بالنمو السكاني، وإذا كان النمو السكاني السنوي السوري، بحسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء، بحدود 3 في المئة سنوياً، فإن موازنة لا تتضمن أي زيادة ينبغي أن تكون بحدود 1425 ملياراً. بكلام آخر، فإن الموازنة المطروحة للنقاش، وفقاً للطريقة العامة في الحساب، متراجعة عن 2013 بنسبة 2,5%. فكيف سيغدو الوضع إذا أدخلنا العامل الذي لا يمكن تجاهله، وهو عامل تغير القيمة الشرائية لليرة السورية؟ انخفضت القيمة الشرائية لليرة السورية مقابل الدولار خلال عام 2013 بحدود 100% من 75 ليرة للدولار الواحد كمعدل وسطي إلى 150 ليرة للدولار، ما ينتج عنه مباشرة انخفاض القيمة الإجمالية للإنفاق ضمن الموازنة بنحو 100 في المئة، باعتبار أن لا فرق كبيراً بين الرقم الإجمالي لعامي 2013 و2014. ولا يعدو هذا الحساب أن يكون تقديرياً و«تلطيفياً» لواقع أكثر مرارة، إذ إن قياس القيمة الشرائية الحقيقية لعملية من العملات يستند إلى وضع هذه العملة في مواجهة السلع وليس في مواجهة العملات الأخرى إلا كحالة خاصة، والحال أن العلاقة بين انخفاض قيمة الليرة السورية في مقابل الدولار وانخفاضها في مقابل السلع، ليست علاقة خطية كما تبين الوقائع. فارتفاع الدولار تجاه الليرة السورية كان دائماً أقل من ارتفاع أسعار السلع الأخرى، ما يعني أن الحساب الأخير لا بد أن يستند إلى ما يسميه الاقتصاديون «السلة الاستهلاكية» القادرة، دون غيرها، على تحديد التحويلات الحقيقية للقيمة الشرائية. ولكن إذا

وإن لا يختلف اثنان على أن «مستقبل البلاد الواعد هو الطالب السوري»، فإن التأثير الاقتصادي يعد بمستقبل ضبابي، بعدما قررت وزارة التعليم العالي رفع رسوم التسجيل في نظام التعليم المفتوح. وعلى الرغم من استياء الطلاب وأهاليهم من القرار، أكدت الوزارة أن لا رجعة عنه، ولا نية بإقرار أي تخفيض على الرسوم التي أصبحت خمسة آلاف ليرة سورية للمادة الواحدة (نحو 35 دولاراً أميركياً) بعدما كانت ثلاثة آلاف ليرة. كذلك رفعت أقساط الدراسات العليا في الجامعات الحكومية، فاصبح رسم التسجيل في الماجستير 11 ألف ليرة، بعدما كان أربعة آلاف، وأضيفت خمسة آلاف ليرة على رسوم كل مادة في التعليم الموازي.

مع ذلك، لا يمكن تبخيس حق الجامعات والقيمين عليها، وهي المستمرة في عملها رغم كل الظروف التي تعيشها البلاد. فالشرح الاجتماعي الحاصل في مدينة حمص مثلاً، ما كان يمكن الحد من آثاره لولا وجود جامعة البعث. فقد شكلت هذه الجامعة صمام أمان اجتماعي داخل المدينة المنكوبة. وأدى إيقاف الجامعة عن العمل مدة ثلاثة أشهر، خلال فترة الأحداث الدامية، إلى شل حياة الأهالي وتحول حمص إلى مدينة أشباح. نشطت الجامعة الحركة بين الريف والمدينة، وألهمت طلابها وأسائرتها بدوام الحضور رغم الظروف الأمنية العصبية. فكان المشهد الحمصي داخل المدينة أشبه بنضال الجامعة بجهازها التدريسي وطلابها أيضاً، في سبيل التحصيل العلمي. جامعة حمص بدت كدرع حقيقية منعت سقوط المدينة اجتماعياً، وحافظت على «شعرة معاوية» التي تدل على استمرار الحياة.

120 ألف طالب جامعي من كل أنحاء سوريا ليس رقماً سهلاً في المعادلة الديموغرافية القائمة، وهذا ما جعل جامعة البعث تأخذ دورها الرائد وتقوم بما عجزت عنه لجان المصالحة، من محاولات إعادة بناء الثقة ومد جسور التواصل، وإن ظاهرياً، بين الناس. دور مهم يُحسب لجامعة البعث، وباقي الجامعات السورية، التي سمحت باستمرار الحياة الجامعية وكسب العلم رغم الظروف الصعبة التي أحاطت بوصول الطلاب ومدرسهم، كل إلى جامعتهم.

بالرشى والفساد والمحسوبية في الزمن الاقتصادي الصعب. وصلت الحال إلى حد الحديث عن بيع أسئلة الامتحان أو وهبها لأبناء أصدقاء الأستاذ الجامعي. دلال، مثلاً، طالبة ماجستير في جامعة تشرين، تشكو بمرارة من مقدار الأسى الذي تعانیه كلما أرادت لقاء أستاذتها المشرفة على رسالة الماجستير. معاناة الفتاة ناتجة من تكاليف «الهدايا» الثمينة التي عليها أن تعدها للقاء الدكتورة، والتي كان آخرها جهاز «iPod».

لا تبدو وزارة التعليم العالي، من جهة، مواكبة لمعاناة طلابها، وما تواجهه البلاد من حروب من جهة أخرى، إذ تصدر قرارات مصيرية متأخرة، فتزيد من جرعات المعاناة التعليمية. فالمفاضلة وقوانين الترفيع الإداري تبدو كأنها خارجة من مكاتب وزارة الدفاع. كلامه يقول مهيدي، طالب في جامعة تشرين، إذ يرى أن وزارة التعليم العالي ترمي أخطاءها على أزمة البلاد، حتى «يظن» الطالب أن إدارة العمليات العسكرية تجري في مكاتب موظفيها، في وقت تتطلب فيه الأزمة نفسها من هذه الوزارة أن تكون على قدر من المسؤولية والإحساس بهوم طلابها». الأمر الذي يطرحه الشاب يبدو بعيداً عن منطق الوزارة ومسؤوليها. فوزير التعليم العالي، مالك علي، ظهر على إحدى المحطات الرسمية ليؤكد من حال السخط الشعبي برفع رسوم التسجيل في الجامعات، بدلاً من تخفيضها. «اللي ما معو يدبر حالو»، جملة نسبت إلى الوزير خلال مقابله التلفزيونية، ولم يكن يحتاج إليها السوريون لتصبح أسلوب حياة كاملة، إلا أنها أوجت غضباً شعبياً عارماً، عبّرت عنه صفحات التواصل الاجتماعي، التي كانت المتنفس الوحيد لتعبير الطلاب عن امتعاضهم.

رفع وزير التعليم رسوم التسجيل في الجامعات و«اللي ما معو يدبر حالو»

قمع الحركة الطلابية الوطنية سمح للمتشددين الإسلاميين بمصادرة الحراك

ويتساءل طلاب الجامعة عن الضرر في فتح الطريق للعمل السياسي في الجامعة بأوسع السبل، من الإضرابات إلى النشاطات السياسية والتوعوية.. الخ، معتبرين أنه «لم ينتج من قمع الحركة الطلابية الوطنية في الجامعة سوى تمهيد البيئة التي تنمو فيها الحركة الرجعية، بحكم ربع المظلومية التي تحصل عليه جراء القمع»، فيما في حقيقة الأمر لا يحتاج ردة العناصر الرجعية في الجامعة إلى أكثر من «السماح بالعمل السياسي، وبالتالي ترك الصراع مفتوحاً وعلنياً بين الحركة التقدمية والرجعية، وهذه الأخيرة خاسرة بمجرد إخراجها إلى الضوء». اليوم، يعول العديد من الطلاب الذين قابلتهم «الأخبار» على قوينة العمل السياسي في الجامعات وحماية استقلاليتها، بعد «جنيف2» والحل السياسي الذي بات محور الصراع خلال أحاديث الطلاب في مقاصف كلياتهم.

العديد من الطلاب لعقوبة الفصل، من دون اللجوء إلى العقوبات الأدنى منها. بعد خروج طالبة الجامعية رنا عباس (اسم مستعار) في إحدى التظاهرات التي نظمت في جامعتها، اعتقلت ليوم واحد. «ظننت حينها أن الأمر قد انتهى عند هذا الحد، وبعد مرور شهرين، اكتشفت أن القرار كان قد صدر بحرمانني لدورتين. قذمت طلب استرحام إلى عميد الكلية، إلا أنه رفض. ما جعلني عرضة للمشاكل مع عائلتي التي تتحاشى العمل السياسي».

(أرشيف - أ ف ب)

